الأولويات التنموية في ضوء التفاوت المكانيّ

(محافظة بابل أنموذجًا)

د. حسين أحمد سعد الشديديّ

جامعة بغداد/ مركز التخطيط الحضريّ والاقليميّ للدراسات العليا

الملخص:

إنَّ طبيعة وخصائص أي مكان تتحدد نتيجة بما يحتويه من إمكانات وموارد طبيعية و بشرية واقتصادية ، لذا إن تفاوت هذه الأماكن بإمكاناتها التنموية نتيجة طبيعية لاختلاف خصائصها الوظيفية ، إن مشكلة التباين التنموي بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد انما تعود إلى عدم الاستغلال الأمثل لإمكانات وخصائص كل إقليم بما يؤدي الى إحداث تنمية متوازنة (على أساس الإمكانات المتاحة لكل إقليم او لكل منطقة) لذا ان **مشكلة البحث** تتمثل في طبيعة التفاوت في الإمكانات التنموية بين أقضية محافظة بابل وفي مستوى استثمارها واستغلالها مما أدى الى اختلاف مستويات التنمية بينها . أما **هدف البحث** : فهو يهدف الى دراسة وتحليل واقع التنمية على مستوى الأقضية بأحد الأساليب التنموية التخطيطية (أسلوب تحليل الإمكانات التنموية) لغرض الوصول إلى استغلال الامكانات وتحديد الأولويات التنموية في إطار بناء إقليم متجانس من الناحية الوظيفية . ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد عل المنهج التحليلي الكمي للوصول الى النتائج التي يسعى اليها البحث ، أما **فرضية البحث فهي** : تتحدد أولويات التنمية في أقضية محافظة بابل اعتمادا على درجة تفاوتها من ناحية وإمكاناتها الوظيفية من ناحية أخرى .

المقدمة:

إنَّ دراسة وتحليل التباينات والاختلافات المكانية وتقييمها تمثل أساسا لأي سياسة تنموية فعالة ومؤثرة في تحقيق أهدافها المختلفة سواء كان ذلك على المستوى الوطني (بين أقاليم الدولة) أو(داخل الاقليم الواحد)، لذا ان تحقيق تنمية متوازنة تنطلق من هذا المبدأ فيما يتعلق بالقرارات التخطيطية التنموية وفي استغلال هذه الاختلافات في تنمية البعد المكاني ، ولتحقيق هذا الغرض تضمن البحث ثلاثة مباحث حيث تم دراسة مفهوم التنمية والتباين المكاني في المبحث الأول بينما ناقش المبحث الثاني الامكانات التنموية لأقضية محافظة بابل في حين تضمن المبحث الثالث القياس والتحليل الكمي وتم الخروج بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث .

المبحث الاول/ التنمية والتفاوت المكانيّ

١-١ مفهوم التنمية:

تعد التنمية بمفهومها الشامل إجراء تغييرات بنيوية وهيكلية جذرية في الإطار المؤسسي للنظام الاجتماعي القائم (مهدي ، 1988، ص82) ، لذا إن السعي إلى تعزيز التنمية الشاملة بأبعادها المتعددة كافةً يتطلب العمل على ايجاد تنمية مكانية متوازنة ، بالاستغلال الامثل للإمكانات التنموية سواء كانت إنتاجية أو خدمية في مختلف المناطق والأقاليم لكي تسهم اسهاما فعالا في رفع المستوى المعيشي للسكان، وتنمية التجمعات السكانية الأقل نمواً في ضوء الإمكانات والميزات النسبية التي تتمتع بها هذه الأقاليم؛ بهدف الحد من هيمنة المدن الرئيسة ومن نموها الإستقطابي، وتحقيق التوزيع الأمثل للسكان في اطار نوع من العلاقات الوظيفية بين المستقرات البشرية وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية فيها، من حيث الكم أو النوع . لقد تطور مفهوم التنمية ليشمل مضمونها وبعدها المكاني في ان واحد وبذات تظهر فكرة التوزيع مع النمو ، واصبح ينظر الى عملية التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة او الفوارق الاقليمية وهذا ما اكده (Seers) في تعريفه للتنمية بانها مكافحة مشاكل البطالة والفقر والفوارق الاقليمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما(غنيم ، 2005، ص70) .

2-1 التنمية المكانية (المفهوم والاهداف):

ادركت معظم الدول ولاسيما دول العالم النامي أهمية التنمية المكانية (الإقليمية) لمواجهة ظاهرة التباين المكاني بين المدن والاقاليم والتي تؤدي الى اعاقة العملية التنموية بأبعادها المختلفة، لذلك تعد دعامة اساسية لتحقيق التنمية المتوازنة للأقاليم وداخل الاقليم الواحد ويؤدي الاخذ بها إلى تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المناطق وإغفالها يؤدي الى التفاوت المكانيّ.

(خورشيد،١٩٨٨.ص١٧).

فالتنمية الإقليمية هي السياسة التخطيطية التي تحدد الاتجاهات الرئيسة لكيفية استغلال الامكانات المتباينة بين المناطق بما يجعل قرارات التنمية أفضل ما يمكن من ناحية تحديد الاولويات التنموية وأثر ذلك اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وحسب راي (kuklinski) تعد التنمية الإقليمية في جوهرها بلوغ الهيكل المكاني للاقتصاد في جميع المناطق داخل الحيز المكاني (kuklinski,1978,p60) .

أما (Friedman) فقد عرفها بانها الابعاد المكانية والموقعية للتنمية الاقتصادية (Friedman,1969,p156).

إن أهمية الدور الذي تلعبه التنمية الاقليمية في تقليل التباين المكاني عن طريق اتباع سياسات واساليب فعاله ومؤثرة في استغلال الامكانات التنموية والموارد الطبيعية. (Armstrong,1978,p5).

ومن أهم الاهداف التي تسعى اليها التنمية الاقليمية الأخذ بنظر الاعتبار الموارد والإمكانات لمختلف الأقاليم من ناحية وتشخيص الاحتياجات والمشكلات من ناحية أخرى، اذ إنَّ الطبيعة الهيكلية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا تختلف من اقليم لأخر ،الامر الذي يتطلب سياسة انمائية تتلاءم وطبيعة المناطق والاقاليم المتباينة وتحديد حجم ونوع الانشطة والامكانات لكل اقليم بهدف الاستغلال الامثل والكفوء لهذه الموارد سواء كانت مادية او بشرية (وزارة التخطيط ، 1990،ص7) . ومن هنا يمكن القول انه لتحقيق هذه الاهداف فلابد من وضع اولويات تنموية دون اهمال الاحتياجات وفق التصورات الاتية: (الكناني ،2005،ص65).

١- تنمية المناطق ضمن الحيز المكاني في ضوء الامكانات الموجودة فيها بما يؤدي إلى أن تكون البرامج التنموية في منطقة معينة تتكامل مع المناطق الأخرى .

2- تأكيد تنمية المناطق التي بقيت لظروف معينة محرومة من استغلال مواردها وإمكاناتها الاقتصادية لرفع مستوى أدائها التنموي .

المبحث الثاني/ الواقع التنموي المكانيّ لمحافظة بابل.

2-1 الموقع والحدود والموارد الطبيعية:

تقع محافظة بابل في منطقة الفرات الأوسط من جهتها الشمالية ، تمتد بين دائرتي عرض(55-31) و(00-33) شمالي خط الاستواء وبين خطي طول(45-43)و(05-45) شرقي كرينج ، تحيطها ست محافظات ، ترتبط بطريق دولي سريع ببقية المحافظات (طريق رقم ١) ، بينما ترتبط وحداتها الإدارية بطرق ثانوية وترتبط بطرق صحراوية بالبادية الغربية إلى الحدود الدولية الغربية ، وتتمتع بموقعها في وسط العراق بموارد وامكانلت متعددة ومتنوعة طبيعية وصناعية وزراعية وسياحية،خريطة (1) (الخطة الهيكلية لمحافظة بابل ،2010،ص38).

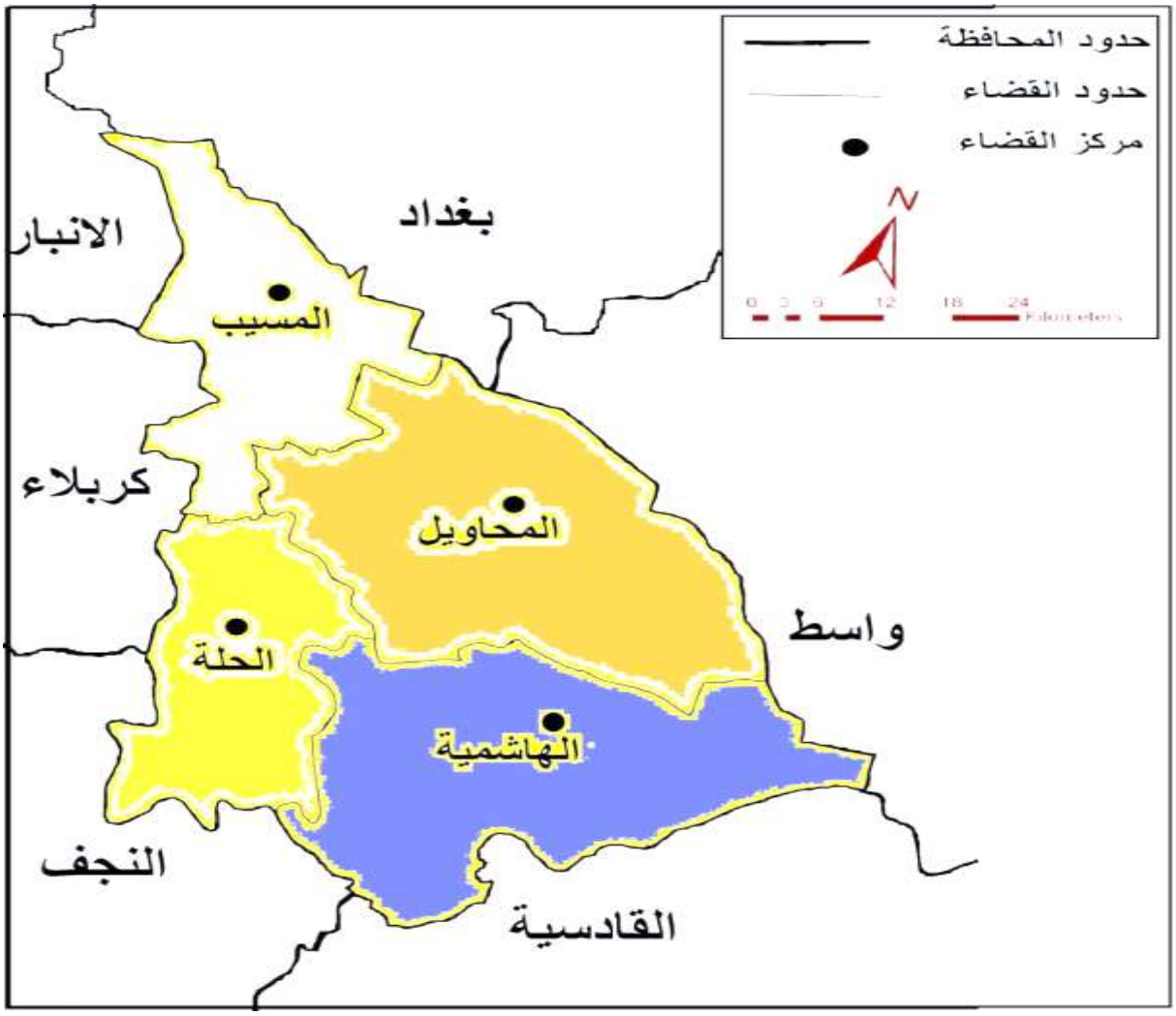

خريطة (١)

الحدود الإدارية لأقضية محافظة بابل

المصدر: محافظة بابل ، التخطيط والمتابعة ، 2012

2-2 المساحة والتقسيمات الادارية:

تبلغ مساحة محافظة بابل بحدود (5119) كم٢ تشكل ما نسبته (1.2%) من مساحة العراق الكلية، حيث تتباين اقضية محافظة بابل من حيث المساحة إذ تتكون من أربعة أقضية احتل قضاء الهاشمية المرتبة الأولى بمساحة بلغت (1667) كم^{٢} وبنسبة (32.5)% من مساحة المحافظة بينما شكل قضاء المحاويل نسبة (32.1) % في المرتبة الثانية ، في حين احتل قضاءا المسيب والحلة المرتبتين الثالثة والرابعة بنسبة (18.3) % و (17.1)% على التوالي(الخطة الهيكلية لمحافظة بابل، 2012) ، جدول (1) ، شكل (1) و (2).

جدول (١)

السكان المساحة والكثافة السكانية حسب الأقضية لمحافظة بابل

القضاء	عدد السكان	%	المساحة كم٢	%	الكثافة السكانية نسمة / كم٢
الحلة	756529	40.4	878	% 17.1	861
المسيب	355011	19.2	928	% 18.3	382
الهاشمية	430539	23.1	1646	%32.1	261
المحاويل	322046	17.3	1667	%32.5	193
المجموع	1864124	%100	5119	%100	364

المصدر : الباحث بالاعتماد على : وزارة البلديات والاشغال العامة ، الخطة الهيكلية لمحافظة بابل ، 2012

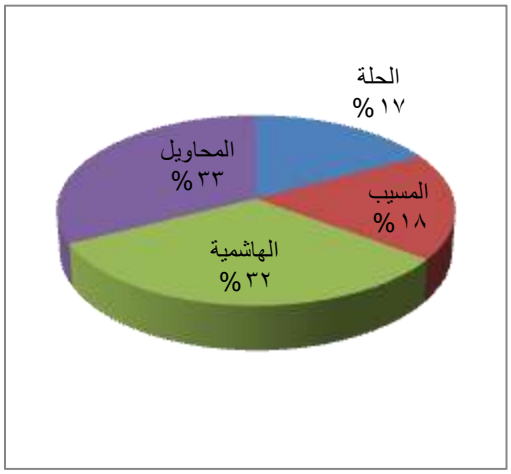

شكل (1) مساحة أقضية محافظة بابل

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(1)

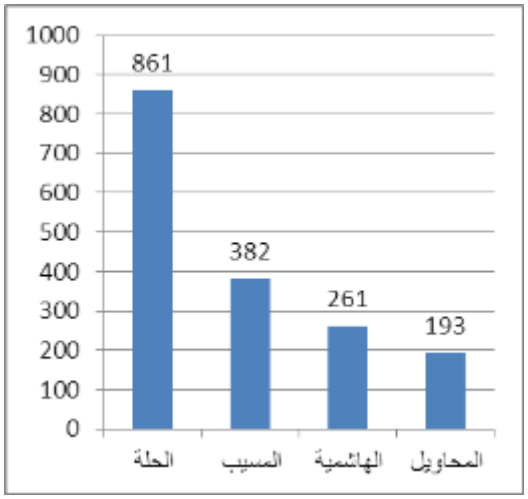

شكل (٢) الكثافة السكانية لأقضية محافظة بابل

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(1)

2-3: التركيب الديموغرافي:

بلغ تعداد سكان محافظة بابل حسب تقديرات عام 2012 (1864124) نسمة ، شكلت نسبة سكان الحضر (47.4%) % بـ (874685) نسمة بينما كانت نسبة سكان الريف (52.6%) % بـ (979440) نسمة .أما على مستوى الأقضية فقد احتل قضاء الحلة المرتبة الأولى بعدد السكان مشكلا مانسبته (40.4 %) من مجموع سكان محافظة بابل في حين جاء قضاء الهاشمية في المرتبة الثانية بحجم سكاني مقداره (430539) نسمة وبنسبة (23.1%) بينما جاء قضاءا المسيب والمحاويل في المرتبتين الثالثة والرابعة وبنسبة (19.2 %) و (17.3 %) على التوالي ، جدول (٢) .

جدول (٢)

سكان اقضية محافظة بابل حسب البيئة لعام 2012

القضاء	المجموع	سكان الحضر	%	سكان الريف	%
الحلة	756529	447467	51.3	309062	31.6
المسيب	355011	175623	20.0	179388	18.4
الهاشمية	430539	181939	20.8	248600	25.3
المحاويل	322046	69656	7.9	242390	24.7
المجموع	1864124	874685	100	979440	100

المصدر : وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج الحصر والترقيم ، 2012

ويشير الجدول (3) إلى السكان النشطين اقتصاديا ونسبتهم من مجموع السكان ، حيث احتل قضاء الحلة المرتبة الأولى بنسبة (37%) بينما جاء قضاء الهاشمية في المرتبة الثانية بنسبة (23%) ، في حين جاء قضاءا المحاويل والمسيب في المرتبتين الثالثة والرابعة بنسبة (21%) و (20%) على التوالي .

جدول (3)

السكان والسكان النشطين اقتصاديا في محافظة بابل حسب الأقضية لعام 2012

القضاء	المجموع	%	السكان النشطين اقتصاديا	%
الحلة	756529	%40.4	279916	%37
المسيب	355011	%19.2	71003	%20
الهاشمية	430539	%23.1	99024	%23
المحاويل	322046	%17.3	64410	%21
المجموع	1864124	%100	514353	%100

المصدر : وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج الحصر والترقيم ، 2012

2-4 الإمكانات التنموية للقطاع الزراعي .

تتميز محافظة بابل بالنشاط الزراعي باعتبارها منطقة سهل رسوبي، وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة مانسبته (70%) ، أما أطوال الأنهر التي تمر بالمحافظة فيبلغ مجموعها مايقارب 185 كم تحمل مانسبته (15%) بما يقارب (7.3) مليار م^3 من المياه المارة في العراق (مديرية زراعة بابل ،20`12) .

جدول (4)

الأراضي الزراعية والمزروعة فعلا ونسبتها حسب أقضية بابل لعام 2012

الوحدة الادارية	المساحة الكلية (دونم)	%	الاراضي الصالحة للزراعة (دونم)	%	مساحة الاراضي المزروعة من الاراضي الصالحة للزراعة (دونم)	%	مساحة الاراضي غير المزروعة من الاراضي الصالحة للزراعة (دونم)	%
مركز الحلة	377374	18.2	323529	10.2	158195	19.9	156344	19.3
المسيب	467830	22.3	237146	7.3	212655	26.8	122345	15.2
الهاشمية	657949	31.4	615231	19.0	305282	38.6	307380	37.9
المحاويل	589508	28.1	435973	13.5	115983	14.7	223154	27.6
المجموع	2092661	100	1611897	100	792115	100	809223	100

المصدر : مديرية زراعة بابل ، بيانات غير منشورة ، 2012

وفيما يتعلق بإنتاجيه الارض الزراعية للمحاصيل الحقلية الاستراتيجية لمحصولي الحنطة والشعير حسب الاقضية ، احتل قضاء المحاويل المرتبة الأولى بمجموع الأراضي المزروعة بهذه المحاصيل بينما جاء قضاء الهاشمية بالمرتبة الثانية، في حين جاء قضاءا المسيب والحلة بالمرتبتين الأخيرتين جدول (5).

جدول (5)

أنتاجية الارض الزراعية للمحاصيل الحقلية الاستراتيجية (الحنطة والشعير) حسب الأقضية لعام 2010

الوحدة الادارية	محصول الحنطة			محصول الشعير		
	المساحة لمزروعة/ دونم	الانتاج/طن	الانتاجي طن /دونم	المساحة لمزروعة/ دونم	الانتاج/طن	الانتاجي طن /دونم
الحلة	27256	5863	21.5	17113	18264	10.6
المسيب	44243	1289	2.9	3763	48650	1.2
الهاشمية	77641	9732	12.5	35183	29561	84.0
المحاويل	153549	12432	8.0	28950	68717	273.2
المجموع	302689	29314	44.9	85009	156192	369

المصدر : مديرية زراعة بابل ، بيانات غير منشورة ، 2010

أما فيما يتعلق بالجانب الاخر من الامكانات الزراعية (الثروة الحيوانية)، فيشير الجدول (6) الى انواع وأعداد الثروة الحيوانية حسب الأقضية .

جدول (6)

أعداد الثروة الحيوانية في محافظة بابل حسب الأقضية لعام 2010

الوحدة الادارية	الأغنام	الأبقار	الجاموس	الإبل	المجموع	النسبة المؤية %
الحلة	129380	28453	5833	-	163666	41.7
المسيب	57487	11661	3245	53	72446	18.4
الهاشمية	17505	77696	4086	1867	101154	25.8
المحاويل	11842	42943	281	634	55700	14.1
المجموع	216214	160786	13445	2554	392966	100

المصدر :مجلس محافظة بابل ، بيانات غير منشورة ، 2010

وقد بلغت نسبة عدد العاملين في القطاع الزراعي (32%) من حجم السكان النشطين اقتصاديا في مركز قضاء الحلة في حين بلغت هذه النسبة (35%) في قضاء المسيب، بينما بلغت حوالي (45%) في قضاء الهاشمية و(37%) من حجم السكان النشطين اقتصاديا في قضاء المحاويل (مديرية زراعة بابل ، ٢٠١٢) .

2-5 الإمكانات التنموية للقطاع الصناعي :

تتمثل هذه الامكانات بعدد المنشات الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) وعدد المشتغلين في كل منها ، ويشير الجدول (7) إلى عدد المنشات والمشتغلين فيها حسب أقضية محافظة بابل .

جدول (7)

المنشات الصناعية وأعداد المشتغلين حسب أقضية محافظة بابل لعام 2012

الاقضية	المنشات الصناعية الكبيرة			المنشات الصناعية المتوسطة			المنشات الصناعية الصغيرة			
	العدد	%	عدد المشتغلين	%	العدد	%	عدد المشتغلين	%	العدد	%
الحلة	29	69.0	6980	38.2	83	59.3	1590	64.1	3614	44.8	10734	56.6
المسيب	4	9.5	10856	59.3	22	15.5	320	12.8	2559	31.7	2123	11.2
الهاشمية	3	7.2	180	0.9	26	18.8	385	15.5	1215	15.0	3637	19.1
المحاويل	6	14.3	275	1.6	9	6.4	187	7.6	688	8.5	2485	13.1
المجموع	42	100	18297	100	140	100	2482	100	8076	100	18979	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للمباني والمنشات ، بغداد ، 2012

6-2 الإمكانات التنموية للقطاع السياحي :

أولا : المواقع الدينية : تنتشر المواقع الدينية في أغلب مساحة محافظة بابل ، ويتبين من الجدول (8) أعداد ومواقع المراقد الدينية موزعة على الأقضية والنواحي التابعة لها .

جدول (8)

المواقع الدينية في محافظة بابل حسب الأقضية

القضاء	الوحدة الادارية	عدد المواقع الدينية
الحلة	مركز الحلة	44
	الكفل	10
	ابي غرق	4
المسيب	المسيب	4
	سدة الهندية	4
	جرف الصخر	---
	الاسكندرية	1
الهاشمية	الهاشمية	10
	القاسم	5
	المدحتية	11
	الشوملي	3
	الطليعة	1
المحاويل	المحاويل	5
	المشروع	---
	الامام	3
المجموع		105

المصدر : مديرية سياحة بابل ، بيانات غير منشورة ، 2012

ثانيا : المواقع الاثارية : تتميز محافظة بابل بأنها من الاماكن ذات المواقع الاثارية الكبيرة ليس على المستوى المحلي فقط وانما على المستويين الاقليمي والدولي ، ومن اشهر تللك المواقع (مدينة بابل الاثارية) على بعد (5 كم) شمالي مدينة الحلة ، وموقع (بورسيا) وهو موقع لمدينة بابلية تعرف اطلالها (برص نمرود) وتقع على بعد(10كم) جنوب مدينة الحلة، وكذلك موقع كيش الأثرية على بعد (13كم)إلى الشرق من مدينة الحلة وموقع مدينة كوثي الأثرية وتسمى (تل ابراهيم) وتقع في قضاء المحاويل / ناحية المشروع على بعد(18كم) شرقي مدينة المسيب ، كما توجد العديد من المواقع الأثرية المنتشرة في أقضية محافظة بابل. (مديرية التخطيط العمراني في بابل ، ٢٠١٤).

6-2 قطاع الخدمات في محافظة بابل

أولا/ طرق النقل: ترتبط اقضية محافظة بابل بمركز المحافظة بمجموعة من الطرق الرئيسة والثانوية كما إن هناك الطريق السريع رقم (١) الذي يمر بمعظم الاقضية والنواحي ، جدول (9)، وتمر شبكة السكك الحديد بكل أقضية المحافظة ، جدول (10). ان وجود شبكة الطرق وشبكة سكك الحديد يمثل حالة إيجابية في انسيابية الحركة بين أقضية ونواحي المحافظة مما يزيد من إمكانية وسهولة الوصول للسكان والأيدي العاملة الموجودة في هذه الأقضية (مديرية طرق وجسور بابل ، ٢٠١٢).

جدول (9)

طرق النقل الرئيسة والثانوية في محافظة بابل

ت	الطرق الرئيسة			ت	الطرق الثانوية	
	اسم الطريق	داخل المحافظة	الطول الاجمالي/ كم		اسم الطريق	الطول الاجمالي/ كم
1	حلة – بغداد	50	100	1	مسيب - صويرة	56
2	حلة- ديوانية	53	82	2	سدة – مسيب	18
3	حلة- كربلاء	20	44	3	المحاويل – السدة	13
4	حلة- نجف	32	67	4	الكفل – طريق كربلاء	7
5	حصوة- مسيب- كربلاء	22	51	5	مدحتية – شوملي - نعمانية	88

المصدر : محافظة بابل،مديرية طرق وجسور بابل . بيانات غير منشورة ، 2012،

جدول (10) / أطوال السكك الحديد في بابل

اسم خط سكة الحديد	الطول/ كم
بغداد – بصرة / حصة بابل	100
مسيب – كربلاء	35
اسكندرية – مسيب	13
سكة حديد الاثار/ بابل	12
مسيب – سدة الهندية	13
المجموع	166

المصدر: وزارة النقل ، الشركة العامة لتنفيذ مشاريع السكك العراقية، قسم التخطيط والمتابعة.

ثانيا: خدمات الطاقة الكهربائية والمياه والمجاري: يشير الجدول (11) إلى حجم التباين في الخدمات المجهزة (الطاقة الكهربائية ، الماء الصافي ، شبكات الصرف الصحي) حسب الاقضية

لمحافظة بابل، إذ احتل قضاء الحلة المرتبة الأولى في جميع الخدمات المقدمة كإمكانات في قطاع الخدمات، بينما تأتي بعدها بقية الأقضية وبشكل متفاوت.

جدول (11)

خدمات الطاقة والماء والمجاري لأقضية محافظة بابل لعام 2012

القضاء	الطاقة المجهزة فعلا MVA	الماء الصافي المجهز فعلا لتر/ يوم	شبكات الصرف الصحي(نسبة سكان الحضر المخدومين)
الحلة	75300	153530	% 35.7
المسيب	14312	57800	%19.6
الهاشمية	17120	22640	%7.2
المحاويل	6544	15357	%28.5

المصدر : محافظة بابل ، مديريات الكهرباء والماء والمجاري ، بيانات غير منشورة ، 2012

المبحث الثالث/ القياس والتحليل الكميّ:

بعد مرحلة دراسة واقع الحال لمحافظة بابل (امكاناتها التنموية) المختلفة سيتم تحليل هذه البيانات بأسلوب تحليل الإمكانات التنموية (DPA) لتحديد التنظيم المكاني الملائم على أساس الخصائص المكانية لكل قضاء . ومن أهم مراحل هذا الأسلوب. (Lee,1973,,p1-3) :

-تحديد خارطة للمحافظة تمثل واقع الحال وبمقياس رسم مناسب

-تحديد عوامل التنمية الرئيسة والثانوية التي تكون ممثلة للعامل الرئيس ومشتقة منه

-يتم اعطاء أوزان ترجيحية للعوامل الرئيسية وحسب اهميتها النسبية مع إعطاء اوزان للعوامل الثانوية

-يتم تجميع أوزان العوامل الثانوية كل على حدة وضرب المجموع بوزن العامل الرئيس ومن ثم يتم تجميع الأوزان

3-1 تحديد عوامل التنمية الرئيسة:

من خلال المبحث الثاني سيتم تحديد عوامل التنمية الرئيسة (الإمكانات التنموية) بالاتي:

العامل الاول (القطاع الصناعي) العامل الثاني (القطاع الزراعي)

العامل الثالث (الموارد البشرية – السكان) العامل الرابع (القطاع السياحي)

العامل الخامس (قطاع الخدمات)

3-2 تحديد أوزان الأهداف الرئيسة:

أولا: بالنظر للإمكانات المتوافرة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي بوجود العديد من المنشآت الصناعية المتنوعة الأحجام والعاملين فيها ، ونظرا لأهمية هذا القطاع باعتباره القطاع القائد لأي استراتيجية للتنمية المقترحة سيتم اعطاء هذا القطاع أعلى الأوزان ومقداره (12).

ثانياً: تتميز المحافظة بكونها من المحافظات الزراعية المتميزة بوجود المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والقابلة للاستصلاح مع وجود العديد من المصادر المائية والمتمثلة بنهر الفرات وتفرعاته العديدة ، ويمكن أن تشكل هذه الإمكانات الزراعية تشابكا وتكاملا مع القطاع الصناعي لتكوين قاعدة صناعية زراعية تمثل أساسا اقتصاديا متميزا للمحافظة لذلك سيتم اعطاء هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بوزن مقداره (10).

ثالثاً: يمثل قطاع السكان (الموارد البشرية)اهمية بالغة باعتبار ان الهدف الأسمى لأي خطة أو استراتيجية هو تحقيق الاستقرار في المكان والتطور عبر الزمان إن هذا الهدف يرتبط ارتباطا مباشرا بتنمية المستقرات البشرية لأنها تعالج مشكلة الهجرة من مناطق اقل تنمية الى مناطق اكثر تنمية ، ولارتباط هذا العامل بما سبق من جانب ولانه مكمل لها من جانب اخر سيتم اعطاءه المرتبة الثالثة وبوزن مقداره (8) ، ولارتباط السكان بقطاع الخدمات ارتباطا وثيقا لأن تنمية الخدمات بوجود مستقرات وكثافات سكانية ملائمة وقاعدة اقتصادية سيصبح قطاع الخدمات فاعلا ومؤثرا، لذلك ستكون أهميته النسبية في المرتبة الرابعة وبوزن مقداره (6).

رابعا :يشكل قطاع السياحة بجانبيه (الديني والآثاري) رافدا مهما من روافد تحقيق أهداف التنمية في محافظة بابل ولانتشار المواقع في أغلب الأقضية من ناحية. ولكون السياحة اليوم (نفط دائم) من ناحية أخرى يمكن أن تأثر وتتأثر ببقية القطاعات . لذلك سيتم إعطاءها الاهمية النسبية بما يعادل أهمية قطاع الخدمات وبوزن مقداره (6).

3-3 تحديد العوامل الثانوية واوزانها :

إنَّ تقسيم العوامل الرئيسة الى عوامل ثانوية يمثل احد اهم مراحل الأسلوب ، حيث سيتم إعطاء أوزان لها تمثل مجموع وزن الهدف الرئيس وكما في الجدول (12) الاتي:

جدول (12)/ اوزان العوامل الرئيسة والثانوية

العامل الرئيس	العامل الثانوي	الأوزان
الصناعة (١٢)	وجود منشات صناعية	٥ درجة لكل ٣ مصانع كبيرة
		٣ درجة لكل١٠مصانع متوسطة
		٢ درجة لكل ٣٠٠مصنع صغير
	الايدي العاملة الصناعية	٢ درجة لكل ١٠٠٠ عامل
الزراعة (١٠)	***وجود اراض مزروعة فعلا***	٣درجة لكل ٥٠ الف دونم
	وجود اراض زراعية غير مستغلة	٢ درجة لكل ٥٠ الف دونم
	توفر ثروة حيوانية	٢درجة لكل ٢٥ الف راس
	وجود اراض مزروعة بمحاصيل استراتيجية	٢درجة لكل ٥٠ الف دونم
	توفر ايدي عاملة زراعية	١ درجة لكل ٥الاف عامل
السكان (٨)	حجم السكان	٣درجة لكل ١٠٠ الف نسمة
	حجم النشطين اقتصاديا	٣درجة لكل ٢٥ الف نسمة
	الكثافة السكانية	٢درجة لكل ١٠٠نسمة/كم^{٢}
الخدمات (٦)	توفر طرق سريعة	١درجة لكل ١٠ كم
	توفر طرق ثانوية	١درجة لكل ١٠كم
	توفر سكك حديد	١درجة لكل ١٠كم
	خدمات الكهرباء والماء والمجاري	١درجة لكل ١٠ الاف MVA مجهزه ١ درجة لكل ١٠الاف لتر ماء مجهز ١درجةلكل١٠% من السكان المخدومين بالمجاري
السياحة (٦)	وجود موقع ديني	٣درجة لكل٣مواقع دينية
	وجود موقع اثاري	٣درجة لكل موقع اثري

المصدر : الباحث بالاعتماد على اليات اسلوب تحليل الامكانات التنموية

بعد عملية تحديد الأوزان سيتم تحديد مصفوفات الإمكانات التنموية لأقضية محافظة بابل اعتمادا على الجدول (12) وعلى أساس الامكانات التنموية التي تم وصفها وتحليلها في المبحث الثاني وكما يأتي:

جدول (13)

مصفوفة الإمكانات التنموية لقضاء الحلة

القطاعات الرئيسة	الوزن	العوامل	المؤشرات	القيمة	الدرجة الكلية
الصناعة	12	المنشات الصناعية	منشات صناعية كبيرة	48.3	1629.5
			منشات صناعية متوسطة	24.9	
			منشات صناعية صغيرة	24.0	
		الايدي العاملة	توفر ايد عاملة صناعية	38.6	
الزراعة	10		وجود اراض مزروعة فعلا	9.4	501
		الاراضي الزراعية	وجود اراض زراعية غير مستغلة	6.2	
		الثروة الحيوانية	توفر ثروة حيوانية	13.0	
		المحاصيل الحقلية	توفر اراض زراعية بمحاصيل استراتيجية	3.5	
		الايدي العاملة	توفر ايد عاملة زراعية	17.9	
السكان	8	الموارد البشرية	حجم السكان	22.6	496.8
			حجم النشطين اقتصاديا	22.3	
			الكثافة السكانية	17.2	
السياحة	6	المواقع السياحية	المواقع السياحية الدينية	58	402
			المواقع السياحية الاثارية	9	
الخدمات	6	طرق النقل	توفر طرق نقل سريعة	3.5	202.8
			توفر طرق نقل ثانوية	2	
			توفر سكك حديد	2	
		خدمات البنى الارتكازية	خدمات الكهرباء	7.5	
			خدمات الماء	15.3	
			خدمات المجاري	3.5	

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (12) وبيانات المبحث الثاني

جدول (14)

مصفوفة الإمكانات التنموية لقضاء المسيب

القطاعات الرئيسة	الوزن	العوامل	المؤشرات	القيمة	الدرجة الكلية
الصناعة	12	المنشات الصناعية	منشات صناعية كبيرة	6.6	679.2
			منشات صناعية متوسطة	6.5	
			منشات صناعية صغيرة	17.0	
		الايدي العاملة	توفر ايد عاملة صناعية	26.5	
الزراعة	10	الاراضي الزراعية	وجود اراض مزروعة فعلا	12.7	319
			وجود اراض زراعية غير مستغلة	4.8	
		الثروة الحيوانية	توفر ثروة حيوانية	5.7	
		المحاصيل الحقلية	توفراراض زراعية بمحاصيل استراتيجية	3.8	
		الايدي العاملة	توفر ايد عاملة زراعية	4.9	
السكان	8	الموارد البشرية	حجم السكان	10.6	213.6
			حجم النشطين اقتصاديا	8.5	
			الكثافة السكانية	7.6	
السياحة	6	المواقع السياحية	المواقع السياحية الدينية	9.0	60
			المواقع السياحية الاثارية	1.0	
الخدمات	6	طرق النقل	توفر طرق نقل سريعة	2.0	84
			توفر طرق نقل ثانوية	1.0	
			توفر سكك حديد	2.0	
		خدمات البنى الارتكازية	خدمات الكهرباء	1.4	
			خدمات الماء	5.7	
			خدمات المجاري	1.9	

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (12) وبيانات المبحث الثاني

جدول (15)

مصفوفة الإمكانات التنموية لقضاء الهاشمية

القطاعات الرئيسة	الوزن	العوامل	المؤشرات	القيمة	الدرجة الكلية
الصناعة	12	المنشات الصناعية	منشات صناعية كبيرة	5.0	351.6
			منشات صناعية متوسطة	7.8	
			منشات صناعية صغيرة	8.1	
		الايدي العاملة	توفر ايد عاملة صناعية	8.4	
الزراعة	10	الاراضي الزراعية	وجود اراض مزروعة فعلا	18.3	564
			وجود اراض زراعية غير مستغلة	12.2	
		الثروة الحيوانية	توفر ثروة حيوانية	8.0	
		المحاصيل الحقلية	توفر أراض زراعية بمحاصيل استراتيجية	9.0	
		الايدي العاملة	توفر ايد عاملة زراعية	8.9	
السكان	8	الموارد البشرية	حجم السكان	12.9	244
			حجم النشطين اقتصاديا	11.8	
			الكثافة السكانية	5.8	
السياحة	6	المواقع السياحية	المواقع السياحية الدينية	30.0	186
			المواقع السياحية الاثارية	1.0	
الخدمات	6	طرق النقل	توفر طرق نقل سريعة	0.5	39.6
			توفر طرق نقل ثانوية	1.0	
			توفر سكك حديد	0.5	
		خدمات البنى الارتكازية	خدمات الكهرباء	1.7	
			خدمات الماء	2.2	
			خدمات المجاري	0.7	

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (12) و بيانات المبحث الثاني

جدول (16)

مصفوفة الإمكانات التنموية لقضاء المحاويل

القطاعات الرئيسة	الوزن	العوامل	المؤشرات	القيمة	الدرجة الكلية
الصناعة	12	المنشات الصناعية	منشات صناعية كبيرة	10.0	276
			منشات صناعية متوسطة	2.7	
			منشات صناعية صغيرة	4.5	
		الايدي العاملة	توفر ايد عاملة صناعية	5.8	
الزراعة	10	الاراضي الزراعية	وجود اراض مزروعة فعلا	6.9	394
			وجود اراض زراعية غير مستغلة	8.9	
		الثروة الحيوانية	توفر ثروة حيوانية	4.4	
		المحاصيل الحقلية	توف اراض زراعية بمحاصيل استراتيجية	14.5	
		الايدي العاملة	توفر ايد عاملة زراعية	4.7	
السكان	8	الموارد البشرية	حجم السكان	9.6	168.5
			حجم النشطين اقتصاديا	7.7	
			الكثافة السكانية	3.8	
السياحة	6	المواقع السياحية	المواقع السياحية الدينية	8.0	66
			المواقع السياحية الاثارية	3.0	
الخدمات	6	طرق النقل	توفر طرق نقل سريعة	1.5	50.4
			توفر طرق نقل ثانوية	1.0	
			توفر سكك حديد	1.0	
		خدمات البنى الارتكازية	خدمات الكهرباء	0.6	
			خدمات الماء	1.5	
			خدمات المجاري	2.8	

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (12) وبيانات المبحث الثاني

ويبين الجدول (17) خلاصة النتائج التي تم الحصول عليها من مصفوفات التنمية المكانية لأقضية محافظة بابل وهي الاتي :

جدول (17)

التباين المكاني لأقضية محافظة بابل حسب المعايير المعتمدة (خلاصة النتائج)

القطاعات / الاقضية	الصناعة	الزراعة	السكان	السياحة	الخدمات
الحلة	1629.5	501	496.8	402	202.8
المسيب	679.2	319	213.5	60	84
الهاشمية	351.6	564	244	186	39.6
المحاويل	276	394	168.5	66	50.4

المصدر : الباحث بالاعتماد على مصفوفات الامكانات التنموية لاقضية محافظة بابل

تنموية أحتلت بموجبها المرتبة الأولى ضمن أولويات التنمية في هذا القطاع بمجموع درجات بلغت (1629.5) وبفارق كبير عن بقية الاقضية، حيث جاء قضاء المسيب في المرتبة الثانية ب (679.2) درجة فيما جاء قضاءا الهاشمية والمحاويل في المرتبتين الثالثة والرابعة بمجموع درجات بلغت (351.6) و (276) على التوالي ، انظر خريطة (2) ، وشكل (3)

خريطة (2)

الإمكانات التنموية الصناعية لأقضية محافظة بابل

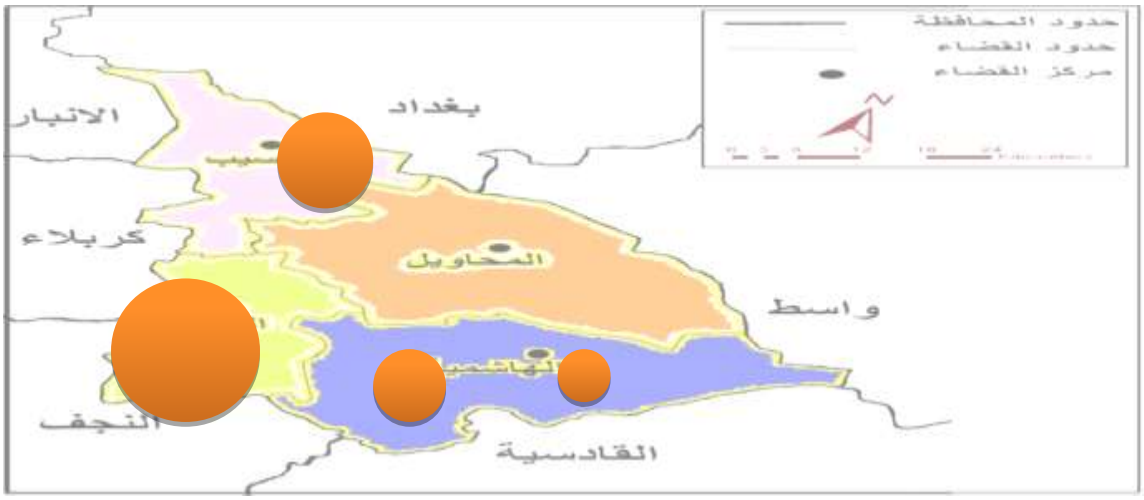

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

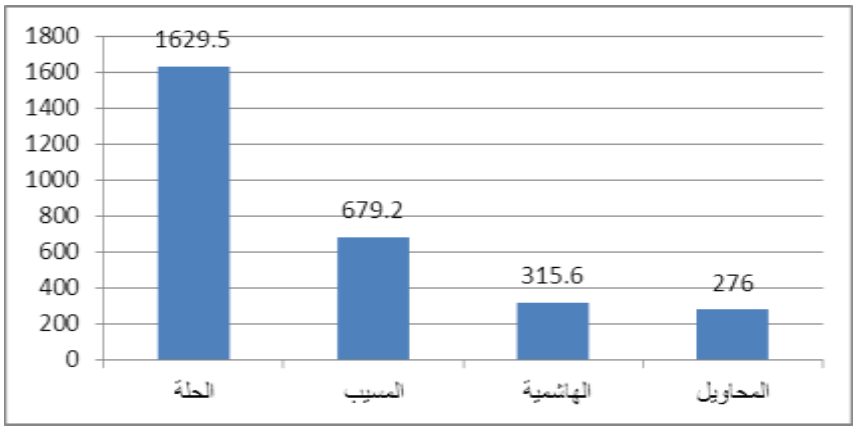

شكل (3)/ تراتب الإمكانات التنموية الصناعية

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

أما فيما يتعلق بالإمكانات التنموية للقطاع الزراعي؛ فقد احتل قضاء الهاشمية المرتبة الاولى بمجموع درجات بلغت (564) بينما جاء قضاء الحلة بالمرتبة الثانية ب(501) درجة في حين احتل قضاءا المحاويل والمسيب المرتبتين الثالثة والرابعة بمجموع درجات بلغت (394) و (319) على التوالي، انظر خريطة (3) وشكل (4).

خريطة (3)

الإمكانات التنموية للقطاع الزراعي لأقضية محافظة بابل

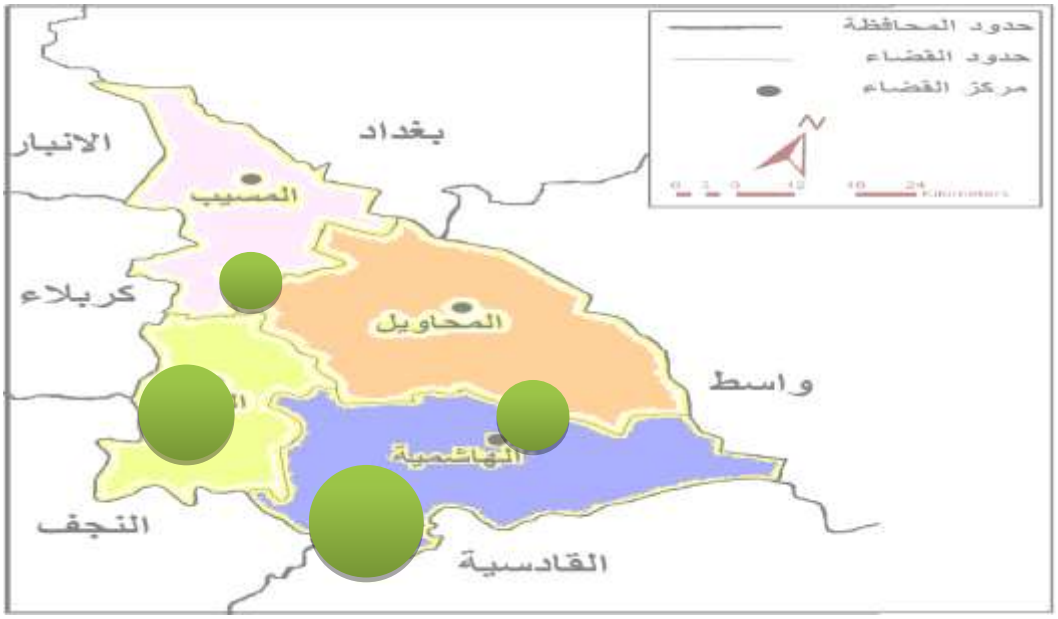

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

شكل (4)/ تراتب الإمكانات التنموية الزراعية

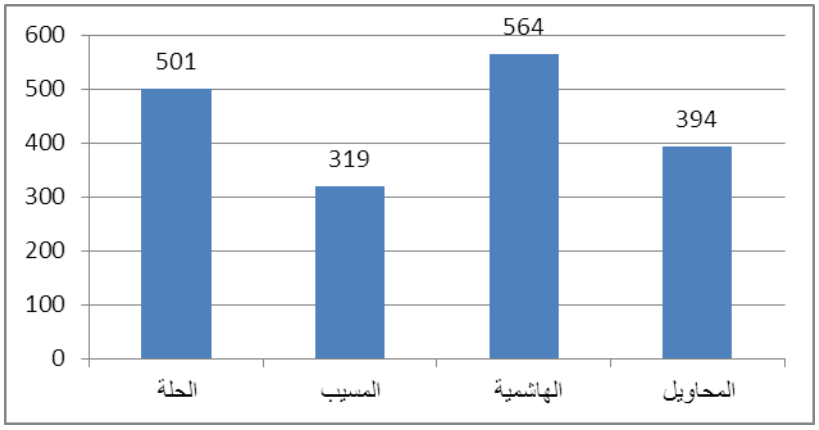

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

أما قطاع السكان والخدمات والسياحة؛ فقد احتل قضاء الحلة المرتبة الأولى في الامكانات التنموية لكل منها بينما جاء قضاء الهاشمية ثانيا بالنسبة الى قطاعي السكان والسياحة والمرتبة الرابعة في قطاع الخدمات ، في حين احتل قضاء المسيب المرتبة الثانية بقطاع الخدمات والمرتبة الثالثة بقطاع السكان والرابعة بقطاع السياحة ،أما قضاء المحاويل فقد جاء بالمرتبة الثالثة في قطاعي (السياحة والخدمات) بينما احتل المرتبة الرابعة فيما يتعلق بالإمكانات التنموية لقطاع السكان ،الخرائط (6,5,4) والأشكال (7,6,5) .

خريطة (4) / الإمكانات التنموية لقطاع السكان لأقضية محافظة باب

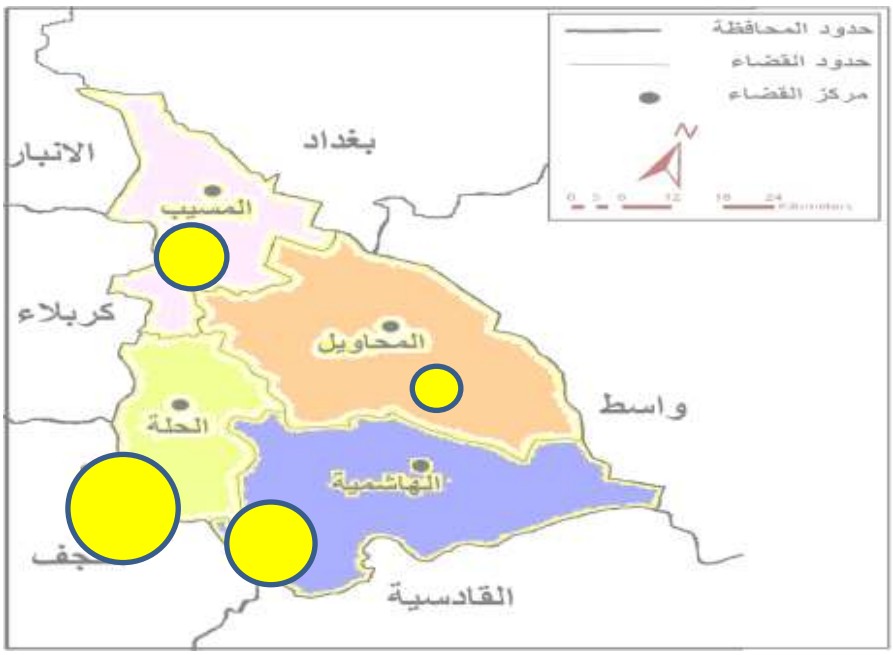

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

شكل (5)/ تراتب الإمكانات التنموية للموارد البشرية

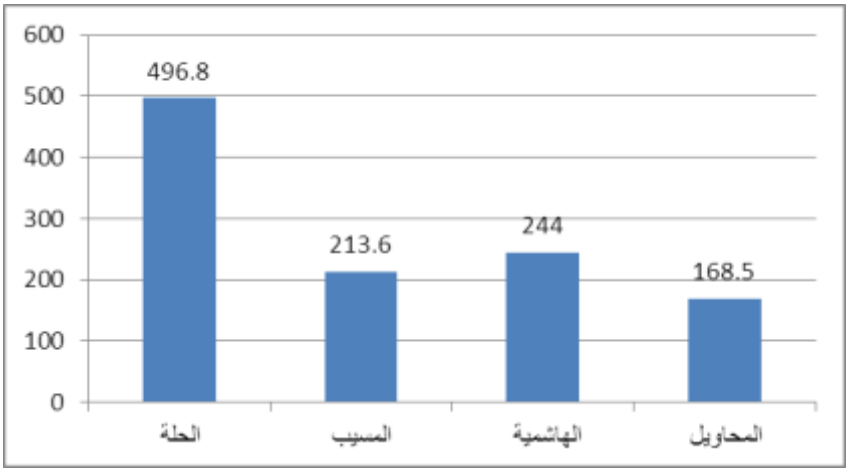

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

خريطة (5)

الإمكانات التنموية لقطاع السياحة لأقضية محافظة بابل

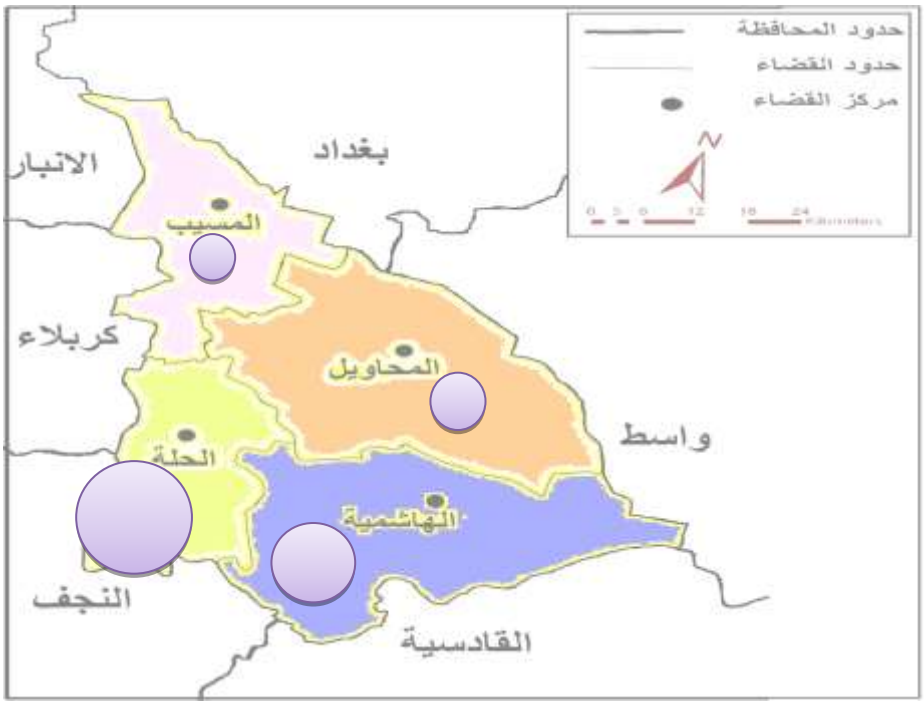

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

شكل (6)/ تراتب الإمكانات التنموية السياحية

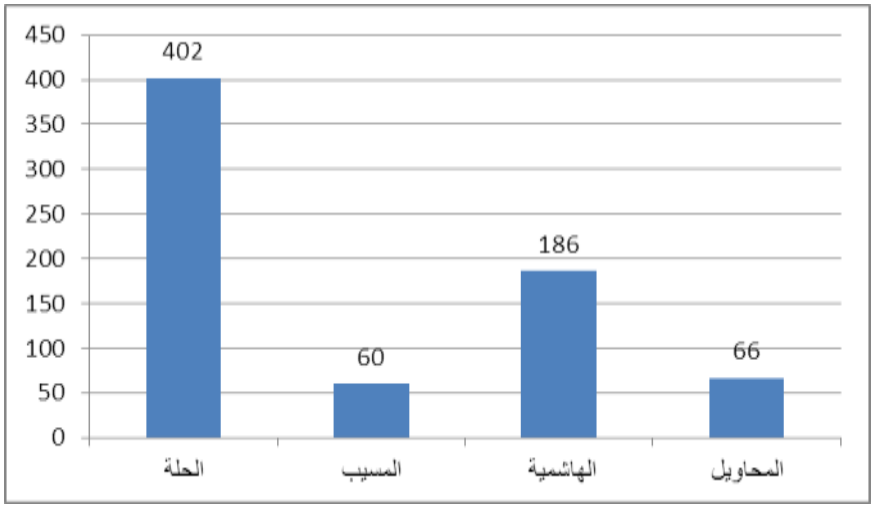

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

خريطة (6)

الإمكانات التنموية لقطاع الخدمات لأقضية محافظة باب

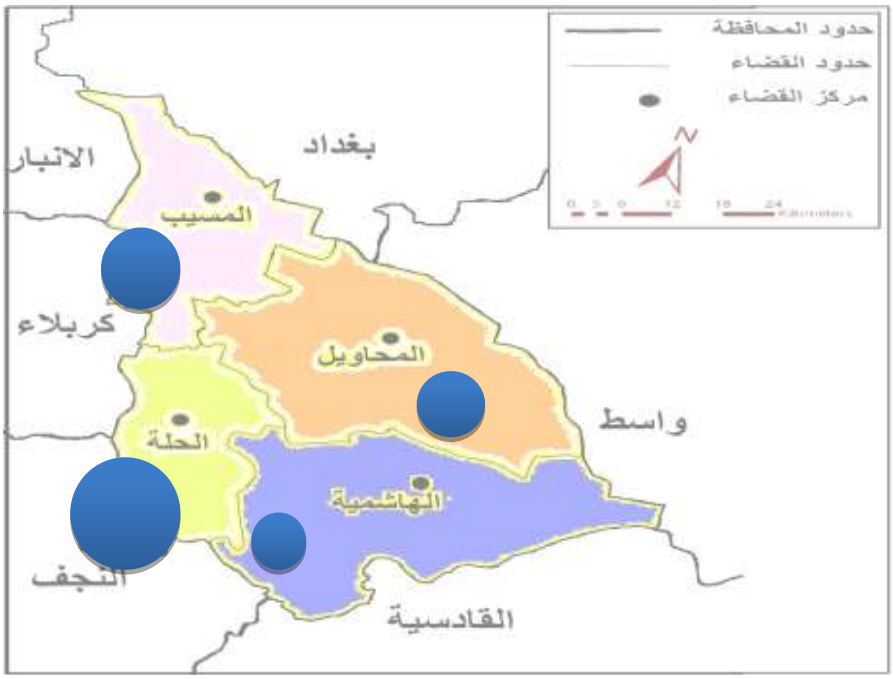

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

شكل (7)/ تراتب الإمكانات التنموية لقطاع الخدمات

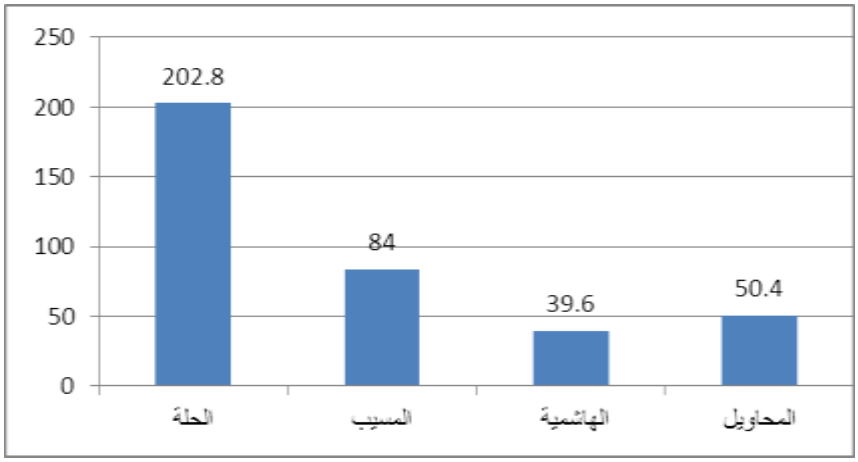

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

الاستنتاجات:

1- إن التباين في الإمكانات والخصائص الوظيفية لأقضية محافظة بابل يمثل حالة طبيعية يمكن استغلالها واستثمارها بما يؤدي إلى تنمية الإقليم وفق رؤية تخطيطية وعلى أساس إمكانات كل منطقة .

2- إن تنمية القطاع الصناعي بما يملكه من قاعدة عريضة من الصناعات المختلفة الأحجام وتوفر المواد الأولية سيؤدي إلى تحفيز النمو في كل القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الزراعي والموارد البشرية .

3- إن القرارات التنموية التخطيطية المستندة الى اساليب تخطيطية تكون فعالة ومؤثرة فيما إذا تم

الاعتماد على البيانات والمعلومات التي تعبر عن واقع حال المنطقة المدروسة فيما يتعلق بالأنشطة والفعاليات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية كافة.

التوصيات:

1- رسم هيكلية واضحة بإعادة توزيع السكان؛ إذ إنَّ الاختلال السكاني بين أقضية محافظة بابل كان أحد اسبابه عدم الاهتمام بتنمية البعد المكاني على الرغم بما يحتويه من امكانات سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية .

٢- اعادة هيكلة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والانتاجية في أقضية محافظة بابل سيعمل على رفع كفاءتها بإقامة وانشاء مستلزماتها المختلفة سواء كانت إدارية أو فنية ، واستغلال توفر طرق النقل والأيدي العاملة والمواد الخام .

3- تنمية القطاع الصناعي بالصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، ولاسيما الصناعات التي تعتمد على القطاع الزراعي وتحقيق تشابك وتكامل بين القطاعات الاقتصادية بما يؤدي إلى استدامة التنمية .

4- الاهتمام بالقطاع السياحي باعتبار انتشار المواقع السياحية (الدينية والاثارية) في كل اقضية محافظة بابل لما لهذا القطاع من اثر مهم في مجمل العملية التنموية .

5- ضرورة تأكيد تنمية القدرات والامكانات التي يتميز بها كل قضاء ضمن سلم أولويات التنمية لتحقيق تنمية متوازنة (على أساس الإمكانات) واعادة ترسيخ مبدا العلاقات الوظيفية بين أقضية محافظة بابل.

المصادر :

١. الوحيد.مهدي، مجيد.هلال،مقدمة في التنمية والتخطيط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1988

٢. غنيم،عثمان محمد،مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي،عمان ،جامعة البلقاء ،2005

٣. 3-خورشيد ،ماجد واخرون ،اسس التخطيط الاقليمي،وزارة التخطيط ،1988.

4-KuKlinski,Gegional policies in najeria,inda and brazil,netherland,1978.

5-Friedman,j,Regional policy,A case study of Venzuela,1969.

6-Armstrong,H'"Regional economic policy", londdon,1978.

٧- وزارة التخطيط ،المنظور الإقليمي للتنمية الاجتماعية المتوازنة ،دراسة رقم 832 ، 1990

٨- الكناني ، كامل، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد،2005

9- وزارة البلديات والأشغال العامة ،الخطة الهيكلية لمحافظة بابل ،2012

10-Lee,colin" model in planning" An introductionto the useof quantitative, oxford,1973.

١١- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج الحصر والترقيم ، 2012

١٢- محافظة بابل ، مديرية زراعة محافظة بابل ،التخطيط والمتابعة ،2012

١٣- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،التعداد العام للمباني والمنشئات ،2013

١٤- محافظة بابل، مديرية سياحة محافظة بابل،2012

١٥- محافظة بابل ، مديريات الكهرباء والماء والمجاري ، 2012

١٦- محافظة بابل، مديرية طرق وجسور محافظة بابل ، 2012.

Development priorities in light of spatial disparity

(Babil province model)

Dr. Hussein Ahmed Saad Alshshadidi

University of Baghdad / Planning Center of Urban and Regional Graduate Studies

Abstract:

The nature and characteristics of any place is determined by the contents of the potential of natural resources , human and economic, therefore, these places vary developmental inspiring natural consequence of the different functional characteristics, that the problem of development disparities between regions and within the region go back to non-optimal utilization of the potential and characteristics Each province, leading to the events of balanced development (on the basis of the capabilities available for each region, so the problem of the research is in the nature of the disparity in development potential between the districts of the province of Babylon in the level of investment and exploitation of which led to the difference in their levels of development. The aim of the research: study and analysis of the reality of development at the level of districts by one developmental methods of planning (development potential analysis) for the purpose of access to exploit the capabilities and to identify development priorities in the context of building the province homogeneous functionally. To achieve this goal has been to rely on the analytical method for quantitative reach the results sought by the search, either hypothesis Find it: determined the priorities of development in the districts of the province of Babylon, depending on the degree of differentiated and functional capabilities.